

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

النقابة الوطنية للقضاة

الجزائر في 28/04/2020



توضيح

تبعاً للبيان الصحفي الصادر عن النيابة العامة لدى مجلس قضاء أم البواقي يوم أمس 27 أبريل 2020، تتشرف النقابة الوطنية للقضاة، بأن تتقدم للرأي العام الوطني ببعض التوضيحات التي اقتضتها الخروقات القانونية التي تضمنها ذات البيان، على الرغم من ترفع النقابة عن الدخول في مهاترات التراشق بالبيانات.

تؤكد النقابة الوطنية للقضاة على أن البيان الصادر عنها يوم 25 أبريل الجاري لم يتضمن أي معلومات مغلوطة عكس زعم بيان النيابة العامة المذكور أعلاه، على اعتبار أن بيان النقابة أشار لخبر ايداع الزميل من طرف قاضي التحقيق بمحكمة عين البيضاء تبعاً لطلب إضافي من النيابة يتضمن تهمة جديدة، وذلك بعد أن أفرج عنه سابقاً من طرف غرفة الاتهام بمجلس قضاء أم البواقي، ما يجعل المعلومات المقدمة صحيحة، ويجدر التأكيد أن امتناع النقابة عن التطرق للوقائع في بيانها كان عن قصد منها، حفاظاً على سرية التحقيق من جهة، وتجنباً للوقوع في مخ مناقشة قرارات القضاء وتقييمها من جهة أخرى.

ورفعاً لأي لبس، وجب التوضيح أن النقابة الوطنية للقضاة تحترم أحكام وقرارات القضاء، وتؤكد أن القضاة ليسوا فوق القانون، وهم خاضعون له دون تمييز أو تفضيل، لكن بالمقابل من ذلك يجب أن لا تتحول تلك الصفة سبباً لخرق حقوقهم، لا سيما حقهم في محاكمات عادلة بعيداً عن كل أشكال الانتقام والانتقاء والتشفي لأغراض شخصية ضيقة لا تصب في مصلحة الوطن والمواطن، وفي هذا السياق تؤكد النقابة أن الغرض من بيانها كان تسليط الضوء على تكرار توظيف اجراء الطلب الإضافي ضد القضاة، وفضح الضغوطات الممارسة على القضاء في كل مرة يكونون فيه محل متابعة، كما حدث في قضية الزميل أين تم تنحية رئيسة غرفة الاتهام وإدخال تغييرات على تشكيلتها مباشرة عقب إفراجها عنه، وهي النقطة التي لم يستطع بيان النيابة العامة تنفيذها.

من جهة أخرى، سجلت النقابة عديد الحروقات القانونية التي شابت البيان الصحفي للنيابة العامة، من بينها تجاوز محرر البيان لصلاحياته القانونية المحددة في الفقرة الثالثة من المادة 11 من قانون الإجراءات الجزائية، التي تخول لممثل النيابة العامة اطلاع الرأي العام بعناصر موضوعية مستخلصة من إجراءات القضية، بشرط أن لا تتضمن أي تقييم للأعباء المتمسك بها ضد الأشخاص المتورطين، في حين نجد أن ذات البيان في أجزاء منه قام بتقييم الأعباء من خلال توظيفه عبارة "أثبتت التحريات أن القاضي المعني وراء كل ذلك..." وعبارة "قراءن قوية ضد وكيل الجمهورية المساعد.." وعبارة "وما يجعل الوقائع خطيرة...".

وفضلا عما سبق، تأسف النقابة لخرق بيان النيابة العامة لدى مجلس قضاء أم البواقي لسرية التحقيق المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 11 المذكورة أعلاه، عن طريق سرد تفاصيل الملف وعرضها على الجمهور، وللإشارة لم تتوقف التجاوزات المسجلة في البيان الصحفي عند هذا الحد بل تعدته إلى المساس بقريينة البراءة خرقا للفقرة الأخيرة من نفس المادة، من خلال عرض الأعباء المستتقة من الملف ضد الزميل والحوض في تقييمها، في تعد صارخ على اختصاص جهة الحكم الخول لها ذلك.

في الأخير، تؤكد النقابة الوطنية للقضاة، عزمها في الاستمرار في النضال من أجل تأسيس قضاء حر مستقل، يكون في مستوى طموحات شعبنا الأبي، وفي هذا الصدد تجدد النقابة دعوتها للسيد رئيس الجمهورية من أجل التدخل لرفع الغبن على القضاء، وتؤكد له استعدادها في المساهمة في تجسيد وعوده للجزائريين بإدخال اصلاحات عميقة على القضاء، في إطار مشروع الجزائر الجديدة.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، والمجد والخلود لشهادتنا الأبرار.

عن المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للقضاة

العضو المكلف بالإعلام

